الأمم المتحدة

E

Distr.
LIMITED

E/ESCWA/2015/EC.2/4(Part VI)
1 December 2015
ORIGINAL: ARABIC

المجلس
الاقتصادي والاجتماعي

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)

اللجنة التنفيذية
الاجتماع الثاني
عمّان، 14-16 كانون الأول/ديسمبر 2015

البند 4 (و) من جدول الأعمال المؤقت

القضايا العالمية والإقليمية

حوكمة الهجرة الدولية في المنطقة العربية: الممارسات الواعدة

موجز

لقد شهدت المنطقة العربية في السنوات الأخيرة تغيُّرات هامة في أنماط واتجاهات الهجرة، مما استدعى البلدان العربية إلى اتخاذ الإجراءات اللازمة لتطوير أطر سياسية ومؤسساتية لمعالجة الآثار المترتبة على تحركات سكانية باتت أكبر وأكثر تعقيداً.

وتقدم هذه الوثيقة عرضاً لوضع هجرة اليد العاملة في المنطقة العربية وما يتعلق بها من قضايا مثل قضايا الجنسية، والهجرة غير النظامية، والاتجار بالبشر، وتهريب المهاجرين، والهجرة القسرية، وتحركات اللاجئين. وتلقي الضوء على الممارسات الواعدة في حوكمة الهجرة الدولية في المنطقة العربية.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
مقدمة	4-1	3
الفصل		
أولاً- هجرة اليد العاملة	9-5	3
ثانياً- قضايا الجنسية	11-10	4
ثالثاً- الهجرة غير النظامية	13-12	5
رابعاً- الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين	17-14	5
خامساً- الهجرة القسرية وتحركات اللاجئين	22-18	6
سادساً- مشاركة المغتربين	25-23	7
سابعاً- الهجرة والنزوح والصحة	28-26	8
ثامناً- الخلاصة	31-29	8

مقدمـة

1- تشكّل الهجرة الدولية جزءاً كبيراً من تاريخ المنطقة العربية. فالهجرة الدولية ظاهرة كبيرة بأرقامها وآثارها، وقد باتت ترسم ملامح مجتمعاتنا، وتساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتلعب دوراً محورياً في مكافحة الفقر واللامساواة. وفي عام 2013، بلغ عدد المهاجرين من وإلى البلدان العربية أكثر من 52 مليون مهاجراً دولياً. وقد استضافت الدول العربية الاثنتان والعشرون أكثر من 30 مليون مهاجراً دولياً (8.24 في المائة من مجموع عدد السكان)، أي أكثر من ضعف العدد الذي سجلته المنطقة في عام 1990 وهو 14.8 مليون. وفي عام 2013، قُدّر عدد المهاجرين من البلدان العربية بحوالي 22 مليون (5.9 في المائة من مجموع عدد السكان).

2- ولحوكمة الهجرة تداعيات معيّنة على حقوق المهاجرين وعلى الآثار التي تخلفها هجرتهم على التنمية البشرية والتنمية في بلدان المنشأ وبلدان المقصد. وقد أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة أن الحوكمة السليمة للهجرة هي تلك التي ينتج منها "هجرة آمنة ومنظمة ونظامية"، تضمن حقوق الإنسان لكافة المهاجرين، وتعود بالفائدة على المجتمعات في بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد.

3- وتشمل حوكمة الهجرة في البلدان العربية معالجة أشكال الهجرة النظامية وغير النظامية كافة، مثل هجرة اليد العاملة، ولم شمل الأسرة، والاتجار بالبشر، وتهريب المهاجرين، وتنقلات اللاجئين، كما تعني صون حقوق الإنسان وتوفير الحماية للاجئين، وتحقيق التنمية والنمو، وتلبية متطلبات الصحة العامة، ومعالجة قضايا الجنسية، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

4- وتستند هذه الوثيقة على عدد من الأبحاث التي أجريت في إطار إعداد تقرير الهجرة الدولية لعام 2015 بعنوان الهجرة والنزوح والتنمية في منطقة عربية متغيّرة، وتتناول أبرز التطورات في حوكمة الهجرة في المنطقة العربية في الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير 2012 إلى نيسان/أبريل 2015، ولا سيما في ما يتعلق بهجرة اليد العاملة، وقضايا الجنسية، والهجرة غير النظامية، والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، والهجرة القسرية وتنقلات اللاجئين، ومشاركة المغتربين، والتنمية، والصحة.

أولاً- هجرة اليد العاملة

5- إنّ معظم البلدان العربية التي أجرت مؤخراً تعديلات على سياساتها المتعلقة بالقوى العاملة الوافدة هي بلدان خليجية، علماً بأن بعض البلدان الأخرى تعمل أيضاً على تطوير سياساتها في هذا المجال، لا سيما بشأن العمال المنزليين. ففي تموز/يوليو 2012، اعتمدت البحرين قانون العمل في القطاع الخاص (القانون رقم 36) الذي يبطل القانون السابق في هذا الشأن. وتحظر المادة 39 من قانون العمل الجديد الممارسات التمييزية على أساس الجنس والعرق واللغة والدين والمعتقد، لا سيما على صعيد دفع الأجور وإنهاء العقود.

6- كما ينص القانون الجديد على زيادة أيام الإجازة السنوية المدفوعة وإجازة الأمومة، وإتاحة الإجازات غير المدفوعة، وزيادة أيام الإجازة المرضية، ومنح تعويضات للموظفين الذين يُفصلون دون سابق إنذار، واعتماد إجراءات جديدة لفض النزاعات المرتبطة بالعمل، بما في ذلك إنشاء مكتب إداري خاص بقضايا العمل، وتشديد الغرامات المفروضة على أصحاب العمل الذين لا يطبقون القانون الجديد، وفرض غرامات على أصحاب العمل الذين يتأخرون في دفع أجور الموظفين. وقد شكل القانون الجديد سابقة في منطقة الخليج،

إذ عالج قضايا تتعلق بالعمال المنزليين، مثل تحديد الإجازات السنوية وتدوين سبل النفاذ إلى آليات تسوية النزاعات. وتُعتبر الإصلاحات التي أجريت في البحرين الثانية من نوعها في تاريخ المنطقة العربية الحديث، علماً أن الأردن كان أوّل من بادر بإدراج العمال المنزليين تحت سقف قانون العمل لعام 2008.

7- واعتمدت البحرين عدداً من الأنظمة الجديدة في عام 2013 لتنظيم عمل مكاتب التوظيف وتمكين أصحاب المشاريع من المهاجرين من العمل في مجالات مهنية أخرى، وإطالة الفترة الممنوحة لتجديد تأشيرات العمل. وتتضمن الأنظمة الجديدة تعريفاً بالعمل المنزلي والشروط الواجب استيفاؤها للحصول على رخصة عمل.

8- واتخذت قطر عدداً من الإجراءات في عام 2014 لتحسين ظروف العمل للعمال الوافدين، ففرضت على الشركات فتح حسابات مصرفية للعمال وإيداع أجورهم إلكترونياً فيها، ومنعت العمل في الهواء الطلق في منتصف النهار، واعتمدت نظاماً إلكترونياً يمكن من خلاله للعمال الوافدين تقديم شكاواهم. وقد تم توفير هذا النظام الإلكتروني بلغات عدة لا سيما العربية، والإنكليزية، والهندية، والأردية، والتاميلية، والبنغالية، والنيبالية. كذلك وعد المسؤولون القطريون بضمان دفع أجور العمال الوافدين في الوقت المناسب، وتحسين ظروف الإقامة ورفع عدد المفتشين المعنيين بشؤون السلامة في مواقع البناء.

9- وفي عام 2013، بدأت المملكة العربية السعودية بتطبيق "نظام حماية الأجور" الذي يلزم أصحاب العمل بتسجيل التفاصيل المتعلقة بأجور موظفيهم لدى وزارة العمل وبإيداع هذه الأجور مباشرة في حسابات الموظفين المصرفية. وكان الهدف من هذه المبادرة تحسين إدارة الشكاوى المتعلقة بالتخلف عن دفع الأجور، وإتاحة رصد الفوارق في الأجور بين العمال المحليين والعمال الوافدين. وفي العام التالي، حظرت المملكة العربية السعودية العمل في الهواء الطلق بين الظهيرة والثالثة عصراً من شهر حزيران/يونيو إلى أواسط شهر أيلول/سبتمبر، وفرضت غرامات على الشركات التي لا تتقيد بذلك. وأصدرت المملكة القرار رقم (310) بشأن لائحة عمال الخدمة المنزلية ومن في حكمهم في تموز/يوليو 2013 وهو ينص على ضرورة أن يدفع أصحاب العمل للعمال المنزليين أجرهم الشهري من دون تأخير، وأن يعطوهم يوم إجازة في الأسبوع، ويتيحوا لهم تسع ساعات من الراحة على الأقل في اليوم، ويؤمِّنوا لهم ظروف الإقامة اللائقة.

ثانياً- قضايا الجنسية

10- اتخذت دول مجلس التعاون الخليجي مؤخراً بعض الإجراءات من أجل تسهيل الحصول على الجنسية المزدوجة. فقد صادقت البحرين على القانون رقم 21 لعام 2014 الذي تم بموجبه تعديل قانون الجنسية لعام 1963، ويسمح للمواطنين البحرينيين بحيازة جنسية أخرى شرط أن يحصلوا على موافقة مسبقة من وزارة الداخلية والحكومة البحرينية. وبموجب هذا القانون يُمنح أصحاب الجنسيات المزدوجة فترة ستة أشهر ليتخلوا عن جنسيتهم الثانية أو يتقدموا بطلب للاحتفاظ بها. ويمكن لحاملي جنسية بلد آخر من بلدان مجلس التعاون الخليجي أن يحتفظوا بها بإذن من الوزارة.

11- وأجرت دول عدة في المنطقة، منذ عام 2004، تعديلات على قوانينها لتمنح المرأة مزيداً من الحقوق المتعلقة بالجنسية، ولا سيما إقرار حقها في منح جنسيتها لأطفالها على قدم المساواة مع الرجل، وذلك حسبما نصت عليه الفقرة 2 من المادة 9 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وقد اعترف كل من مصر (2004) والجزائر (2005) والعراق (بحسب إصلاحات جزئية في عام 2006) والمغرب (2007)

وتونس (2010) واليمن (2010) بحق المرأة في منح جنسيتها تلقائياً لأطفالها عند الولادة. وقد سحبت تلك الدول تحفظاتها على المادة 9 من الاتفاقية بينما تعمل دول أخرى على تطبيق إصلاحات مرحلية. واتخذت الإمارات العربية المتحدة في عام 2011 والمملكة العربية السعودية في عام 2014 إجراءات تسمح بتقديم طلب جنسية للأطفال على أساس نسب الأم، وذلك من خلال عملية تقديرية خاضعة للسلطة.

ثالثاً- الهجرة غير النظامية

12- أطلق بعض البلدان العربية مؤخراً حملات لتسوية أوضاع المهاجرين غير النظاميين. فاعتمد المغرب في عام 2013 سياسة لتوفير المزيد من الحماية للوافدين. وخلال عام 2014، نظم حملة لتسوية أوضاع المهاجرين، فتلقت السلطات المغربية 27,330 طلباً للتسوية من مهاجرين من أكثر من 115 جنسية، فمنحت 17,918 منهم رخص إقامة لمدة سنة. وتم إنشاء مكتب للاجئين الذين هم بدون جنسية باشر التدقيق في القضايا في آذار/مارس 2015. كما شُكلت أربع لجان فرعية تُعنى بتطبيق توصيات المجلس الوطني لحقوق الإنسان، وكل منها اختصت بأحد المجالات التالية: حملة تسوية الأوضاع التي أطلقها المغرب في عام 2014؛ وتسوية أوضاع اللاجئين؛ وتحديث الأطر القانونية والمؤسسية الخاصة بالهجرة واللجوء ومكافحة الاتجار بالأشخاص؛ وتعزيز التعاون الإقليمي والدولي في ما يتعلق بالهجرة. وفي أيلول/سبتمبر 2014، أطلق المغرب استراتيجية لفترة الثلاث سنوات المقبلة، تسعى إلى تحقيق أربعة أهداف هي: دمج المهاجرين الذين تمت تسوية أوضاعهم؛ ومراجعة أطر العمل القضائي والإجرائي؛ ومواءمة إطار العمل المؤسسي؛ وإدارة تدفقات الهجرة استناداً إلى مبادئ حقوق الإنسان. وتم إعداد مشاريع قوانين حول اللجوء والهجرة والاتجار بالبشر، إلا أن هذه المشاريع لم تُعتمد بعد (لحين إعداد هذا التقرير). كما وضعت الحكومة تدابير خاصة لاستعراض أوضاع المهاجرين غير النظاميين كل حالة على حدة.

13- وبالنظر إلى الأعداد الهائلة للمهاجرين غير النظاميين في المملكة العربية السعودية، وتمهيداً لتطبيق برنامج نطاقات الهادف إلى إحلال القوى العاملة الوطنية محل الأجنبية، منحت الحكومة السعودية في نيسان/أبريل 2013 فترة سماح مدتها سبعة أشهر للمهاجرين غير النظاميين لتسوية أوضاعهم. وقد شملت فترة السماح فقط العمال المهاجرين الذين تغيّبوا عن العمل (هروب) وأولئك الذين انتهت رخص عملهم وإقامتهم، فأعطتهم الفرصة لتسوية أوضاعهم إما من خلال العودة إلى العمل لدى مستخدمهم أو الانتقال إلى وظيفة أخرى من دون الحاجة للحصول على إذن من مستخدمهم السابق. أما المهاجرون الذين لم يسووا أوضاعهم قبل انتهاء المهلة المحددة، فيمكن أن تصل عقوبتهم إلى السجن سنتيْن، فضلاً عن ترحيلهم، وفرض غرامات عليهم تصل إلى 100,000 ريال سعودي. وقد أعفي المهاجرون غير النظاميين الذين غادروا البلد خلال فترة السماح، من رسوم الإقامة ورخص العمل وغيرها من الغرامات المرتبطة بانتهاكات سابقة. إلى ذلك، لم تحظر هذه الإجراءات عودة هؤلاء المهاجرين إلى المملكة في وقت لاحق في حال حصلوا على تأشيرة دخول جديدة.

رابعاً- الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين

14- لقد صدق معظم البلدان العربية على البروتوكوليْن بشأن الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين، واعتمدت هذه البلدان قوانين خاصة بالاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين تتوافق مع البروتوكولين.

15- ففي العراق، أقر مجلس النواب في شباط/فبراير 2012 القانون رقم 28 الرامي إلى مكافحة الاتجار بالبشر. وينص هذا القانون على تشكيل آليات مختلفة لتطبيق القانون، مثل اللجنة العليا لمكافحة الاتجار

بالبشر، المسؤولة عن وضع خطط لمكافحة الاتجار بالبشر والحد منه، والتنسيق مع مختلف الجهات المعنية من أجل مساعدة الضحايا وحماية الشهود، فضلاً عن تشكيل مجموعات ضغط للتصديق على الاتفاقيات الدولية بشأن الاتجار. ويفرض القانون غرامات وعقوبة السجن على مرتكبي الاتجار.

16- وفي جزر القمر، تم اعتماد قانون جديد للعمل في عام 2012 (القانون رقم 12-2012) يتضمن أحكاماً متعلقة بالاتجار بالبشر. وتحظر المادة 2 (1) من القانون العمل القسري، فيما تمنع المادة 131 الاتجار بالأطفال. وفي الكويت، صدر في آذار/مارس 2013 القانون رقم 91 حول الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين.

17- والسودان هو آخر بلد عربي صادق حتى الآن على البروتوكول الخاص بالاتجار بالأشخاص في عام 2014. وفي أيار/مايو 2014 صدر قانون حول الاتجار بالبشر ينص على فرض عقوبة السجن على مرتكبي الاتجار لفترات تتراوح ما بين 3 سنوات و20 سنة، وعلى تنفيذ حكم الإعدام في حال وفاة الضحية.

خامساً- الهجرة القسرية وتحركات اللاجئين

18- منذ أواخر عام 2010، أدت دوامة الاضطرابات الشعبية والنزاعات والأزمات السياسية التي لا تزال تتخبط فيها المنطقة العربية، إلى موجات كبيرة من النزوح واللجوء. وقد اضطر السكان المتأثرون بالنزاعات إلى النزوح داخل بلدهم أو اللجوء إلى بلدان مجاورة (عربية وغير عربية) أو حتى مغادرة المنطقة ولو بأعداد أقل. والجدير بالذكر أن تسعة بلدان عربية قد صدقت على اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكول عام 1967 التابع لها، والتي يبلغ عدد الدول الأطراف فيها 146 دولة. وتشكل الاتفاقية والبروتوكول التابع لها الصكين الأساسيين الواجب اعتمادهما في تحديد مَن هو اللاجئ وما هي حقوقه، والالتزام القانوني للدول.

19- نظراً إلى تزايد الهجرة القسرية وتنقل اللاجئين وموجات النزوح في المنطقة، اعتمدت مصر أحكاماً جديدة بشأن اللاجئين واللجوء في دستورها بصيغتي عاميْ 2012 و2014. فالمادة 57 من دستور عام 2012 والمادة 91 من دستور عام 2014، تحظران الإعادة القسرية للاجئين، وتضمنان توفير الحماية لهم ولطالبي اللجوء.

20- واستجابة لمطالبات المجلس الوطني لحقوق الإنسان في المغرب بشأن الإقرار بوضعية اللاجئ وإصدار رخص إقامة للاجئين، أعلنت الحكومة عن اعتماد سياسة جديدة للهجرة في أيلول/سبتمبر 2013. وتهدف هذه السياسة، من جملة أمور أخرى، إلى معالجة انتهاكات حقوق الإنسان وإقامة نظم للتدقيق في طلبات اللجوء تتوافق مع المعايير الدولية و"تتقيد بالتزامات المملكة بتعزيز حقوق الإنسان وصونها".

21- بنهاية نيسان/أبريل 2014، افتتحت الحكومة الأردنية والوكالات التابعة للأمم المتحدة رسمياً المخيم السادس في الأردن لاستضافة اللاجئين من الجمهورية العربية السورية. ويقع هذا المخيم على بعد 20 كيلومتراً غربي بلدة الأزرق، وقد تم تجهيزه بـ 5,000 مأوى غير ثابت لاستقبال حوالي 25,000 شخص، علماً أن سعة البنى التحتية تصل إلى 50,000 شخص. وصُمم على نحو يسمح بتوسيعه ليصبح قادراً على استيعاب 130,000 لاجئ، وتتوفر فيه خدمات مختلفة تم تطويرها على نحو مشابه لتلك المتاحة في بلدة صغيرة، هذا إلى جانب المساحات المخصصة للأطفال. وقد أنشئ مخيم الأزرق لتخفيف الضغط عن مخيم الزعتري الذي

يضم حالياً أكثر من 80,000 لاجئ واستنفد قدرة استيعابه القصوى. وبحسب ممثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن، هذا المخيم "هو من مخيمات اللاجئين الأفضل تنظيماً في العالم". ولكن تبلغ نسبة اللاجئين الذين يعيشون خارج المخيمات 85 في المائة، وذلك في مناطق حضرية ومناطق محيطة بالمدن ومناطق ريفية، غالباً في أماكن سكن لا تستوفي المعايير وفي فقر مدقع.

22- وفي العراق، اعتمدت حكومة إقليم كردستان في عام 2013 منهاجاً دراسياً لتعليم الأطفال من اللاجئين السوريين. كذلك اعتُمدت النسخة العربية من المنهاج الكردي في حوالي 70 في المائة من المدارس الابتدائية، ويتولى تدريسه أساتذة سوريون تتعاقد معهم وزارة التربية الكردية. لكن، في كانون الثاني/يناير 2014، استبدلت الوزارة هذا المنهاج بالمنهاج الكردي لتسهيل إجراء الامتحانات وإصدار الشهادات، مع الحفاظ على اللغة العربية كلغة للتدريس لمراعاة الحاجز اللغوي الذي يعاني منه اللاجئون السوريون. كما وفرت الوزارة التدريب لـ 549 مدرساً من اللاجئين السوريين في المرحلة الابتدائية لمدة شهر في حزيران/يونيو 2014. وركز التدريب على ستة مجالات، وهي طرق التعليم، وإدارة الصفوف، وتحضير الدروس، والسلوك الإيجابي، والدعم النفسي والاجتماعي، وإرساء السلام. وتمثلت أهداف التدريب في تحقيق استدامة التعليم وتعزيز مشاركة اللاجئين في مجتمعاتهم.

سادساً- مشاركة المغتربين

23- ينص دستور تونس لعام 2014 على تعهد بضمان أن يصون قانون الانتخابات حق التصويت للتونسيين المقيمين في الخارج في مجلس نواب الشعب، وكذلك حق التونسيين الذين يحملون جنسية مزدوجة في الترشح لمنصب الرئاسة، شرط أن يتخلى المرشح الفائز عن جنسيته الثانية.

24- وتنص المادة 88 من دستور مصر لعام 2014 على التزام الدولة "برعاية مصالح المصريين المقيمين في الخارج وحمايتهم وكفالة حقوقهم وحرياتهم، وتمكينهم من أداء واجباتهم العامة نحو الدولة والمجتمع وإسهامهم في تنمية الوطن". كما تنص المادة 88 على أن ينظم القانون مشاركة المصريين المقيمين في الخارج في الانتخابات والاستفتاءات بما يتفق والأوضاع الخاصة بهم. وتنص المادة 244 على أن تعمل الدولة على تمثيل المصريين المقيمين في الخارج تمثيلاً ملائماً في أول مجلس للنواب ينتخب بعد سريان الدستور. وبموجب المادة 23، على الدولة أن تضمن إسهام المصريين في الخارج في نهضة البحث العلمي. كما يوفر الدستور المصري إطار عمل للوصول إلى المجتمع المصري في الخارج، بما في ذلك مشاركتهم في التنمية الاجتماعية والاقتصادية والمسارات السياسية.

25- كذلك تناولت بلدان عربية أخرى المسائل المرتبطة بمغتربيها من خلال الإصلاحات القانونية. ففي اليمن، تم بموجب المرسوم رقم 169 لعام 2012 إلغاء الرسوم المفروضة على المغتربين بشكل غير قانوني؛ وتم بموجب المرسوميْن رقم 69 لعام 2012 و82 لعام 2013 تعيين ملحقين تقنيين من وزارة شؤون المغتربين في السفارات اليمنية في الخارج؛ وتم بموجب المرسوم رقم 210 لعام 2012 تكليف وزارة شؤون المغتربين بمهام تنظيم الهجرة وحركة القوى العاملة اليمنية في الخارج. وفي الجزائر، أعاد القانون رقم 12-01 لعام 2012 التأكيد على حق المغتربين في التصويت، بل تضمن أيضاً نظام حصص إلزامياً للمغتربين من أجل ضمان تمثيلهم في المجالس المنتخبة.

سابعاً- الهجرة والنزوح والصحة

26- اعتمدت البلدان التي استقبلت تدفقات كبيرة من اللاجئين في السنوات الأخيرة مقاربات براغماتية لإتاحة الحصول على الرعاية الصحية في إطار نظم الرعاية الصحية القائمة والضعيفة أصلاً. فالأردن على سبيل المثال، أتاح في البداية للاجئين السوريين المقيمين في مخيمات رسمية الوصول إلى الخدمات الصحية.

27- وأفاد اللاجئون السوريون في مصر بأنهم يستفيدون من المرافق الصحية العامة، في حين أنشأت وزارة الصحة في العراق مستوصفات صحية داخل مخيمات اللاجئين السوريين وخارجها. ومع ذلك، فإن المزيد من الدعم مطلوب من المجتمع الدولي لضمان استمرارية هذه الخدمات.

28- وضع المغرب، في إطار سياسته الرامية إلى تسوية أوضاع المهاجرين، خطة عمل لتعزيز صحة المهاجرين غير النظاميين، من خلال توعية المهاجرين بشأن حقهم في الحصول على الرعاية الصحية، وبناء قدرات كافة الجهات المعنية بنظام الرعاية الصحية، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، لتلبية احتياجات المهاجرين الصحية. ومنذ عام 2011، باتت المستشفيات في المغرب ملزمة باستقبال الأشخاص غير المغاربة ومعاملتهم على قدم المساواة مع المغاربة، بغض النظر عن وضعهم القانوني.

ثامناً- الخلاصة

29- منذ بداية عام 2012، طرأت تغيّرات وأُدخلت إصلاحات عدة في مجال حوكمة الهجرة في المنطقة العربية، مما يدل على وجود زخم جديد لإحداث إصلاحات في هذا المجال. وعالجت الإصلاحات جوانب عدة للهجرة مثل مشاركة المغتربين، وهجرة اليد العاملة، والهجرة والتنمية. وقد انخرطت معظم الدول العربية في مسارات تعاون ثنائية وإقليمية وعالمية في مجال الهجرة.

30- كما أدرجت الهجرة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بشكل ملاحظ، وذلك تصويباً للإغفال الذي حدث قبل 15 سنة في الأهداف الإنمائية للألفية. وإنّ الوثيقة الختامية "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030" تعترف بوضوح بـ "المساهمة الإيجابية للمهاجرين في تحقيق النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة". وفي حين أدرجت الهجرة في عدة أهداف وغايات، يبقى على البلدان العربية أن تبذل جهودها الكاملة لتحقيق جميع الغايات المرتبطة بالهجرة، ومتابعة ومراجعة تنفيذها.

31- وبإمكان البلدان العربية جني العديد من الفوائد التي يمكن للهجرة أن تقدّمها، خاصة وأن اقتصاد العديد منها يستند بشكل أساسي على التحويلات المالية التي تشكل في بعض الأحيان أكثر من 10 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي. وتوفر خطة التنمية المستدامة لعام 2030 فرصة ثمينة من شأنها أن تحفز الحكومات على اتخاذ قرارات مسؤولة في ما يتعلق بالهجرة الدولية، والقيام بإصلاحات لتيسير هجرة وتنقل الأشخاص على نحو منظم وآمن ومنتظم ومتسم بالمسؤولية.